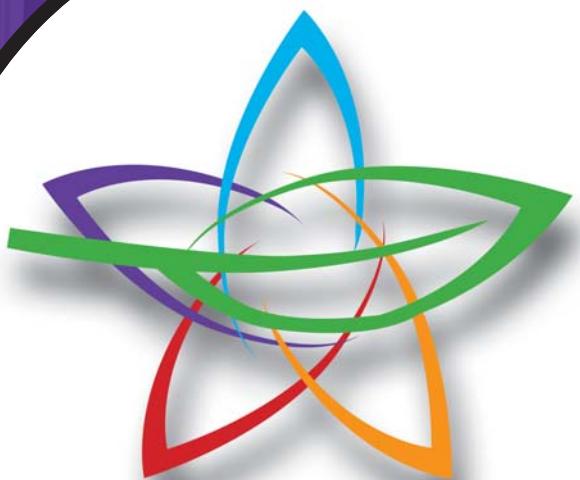


تطبيق اتفاقية روتردام في غانا



منظمة الغذاء والزراعة
للأمم المتحدة
سبتمبر 2006

جدول المحتويات

1. سياق إدارة المواد الكيميائية في غانا قبل التوقيع على الاتفاقية (الصفحة 2)

- أ. الإطار التشريعي قبل التوقيع على الاتفاقية
- ب. الالتزامات بالاتفاقية التي كانت مطبقة فعلياً
- ت. الهيئات الدولية الأخرى للتحكم بالبيدات أو المواد الكيميائية الصناعية، التي كانت غانا طرفاً فيها، وتطبيق الآليات

2. الإجراءات المتخذة على الصعيد القطري لتعزيز الإطار الإداري بعد التوقيع على الاتفاقية (الصفحة 15)

- أ. تعيين الهيئة القطرية المعينة
- ب. مشروع CIEN
- ت. لجنة المواد الكيميائية الخطرة
- ث. تدريب الموظفين

3. الإجراءات الأخرى الضرورية لتحقيق التطبيق الفعلي للاتفاقية في غانا (الصفحة 16)

- أ. مشاركة الجهات العامة
- ب. القوانين: التقىح، النشر، التعديلات
- ت. التدريب
- ث. الموارد
- ج. التنفيذ
- ح. التطبيق المتكامل

4. الاستنتاجات والدروس للاهتمام المحتمل من قبل بلدان أخرى (الصفحة 18)

- أ. الصعوبات الإقليمية الخاصة و/أو الحلول
- ب. المساعدة الدولية التي أثبتت أهميتها
- ت. الإستراتيجيات التشريعية الناجحة والفاشلة

1. سياق إدارة المواد الكيميائية في غانا قبل التوقيع على الاتفاقية

وقعت غانا على اتفاقية روتردام بتاريخ 11 سبتمبر 1998 وصادقت عليها في 30 مايو 2003 ونهدف الاتفاقية إلى تطوير المسؤولية المشتركة ومساعي التعاون بين الأطراف في التجارة الدولية ببعض المواد الكيميائية الخطرة، من أجل حماية صحة الإنسان والبيئة من الأضرار المحتملة والمساهمة في الاستخدام السليم بیناً بعض المواد الكيميائية، عبر عملية صناعة القرار القطري بشأن استيرادها وتصديرها وبث القرارات إلى الأطراف.

أما قبل التوقيع على الاتفاقية، وفي الحقيقة لغاية الآن، ليس هناك تشريع شامل بشأن إدارة المواد الكيميائية في غانا. هناك قوانين بشأن إدارة المواد الكيميائية بشكل متفرق في عدة مجالات من التشريع. وتتوفر هذه القوانين سوية إطاراً لإدارة كافة المواد الكيميائية والمبيدات في غانا، وتشتمل على قوانين أساسية وتشريعات فرعية وتعليمات وأنظمة السلوك والتصرف.

وتتضمن القوانين قانون وكالة الحماية البيئية، 1994 (القانون 490)، وتعليمات صناعة الكاكاو، 1968 (NLCD 278)، وقانون الغذاء والأدوية، 1992 (PNDC 305B)، وقانون مراقبة وإدارة المبيدات، 1996 (القانون 528)، وقانون الوقاية ومراقبة الحشرات وأمراض الأشجار، 1965 (القانون 307)، ومشروع قانون الوقاية من أضرار الحشرات، 1968 (NLCD 245)، ومشروع قانون المعايير، 1973 (NRCD 173)، وقانون خدمة الضريبة الوقائية والجمارك، (PNDC 330).

وبإضافة إلى ذلك، هناك قانون الاستيراد والتصدير، 1995 (القانون 503)، قانون الزرنيق، 1989 (PNDC 217)، قانون العمل، 2003 (القانون 651)، ومسودة سياسة السلامة والصحة المهنية، 2000.

إن الغرض من هذه الدراسة هو التتحقق من تجربة غانا في تطوير الإطار التنظيمي القطري من أجل تطبيق الاتفاقية. وستقوم هذه الدراسة بتحليل سياق إدارة المواد الكيميائية في غانا قبل التوقيع على الاتفاقية، والإجراءات المتخذة على الصعيد القطري لمراجعة أو تعزيز الإطار بعد التوقيع على الاتفاقية، والإجراءات الإضافية التي يكون من الضروري اتخاذها للتطبيق الفعلي والدروس التي يمكن تعلمها والتي قد تكون ذات أهمية للبلدان الأخرى. كما ستناقش هذه الدراسة بصورة موجزة الوسائل الدولية الأخرى (كافاقيتي بازل وستوكهولم) لإدارة المواد الكيميائية في ضوء تطبيق منكمalu لالتزاماتها في القانون القطري.

أ. الإطار التشريعي قبل التوقيع على الاتفاقية

1. قانون وكالة الحماية البيئية، 1994 (قانون 490)

القانون يؤسس وكالة الحماية البيئية وتكون مهمتها الأولية في حماية البيئة لتأكيد استخدامها المدعوم من قبل الأجيال الحاضرة والمستقبلية. وتتضمن مهمتها طبقاً للقانون ما يلي:

- إصدار رخص بيئية وملحوظات بشأن إزالة التلوث لمراقبة الكمية، والنوعية، والمكونات وتأثير تفريغ النفايات والإشعاعات والإيداعات أو مصادر التلوث الأخرى للنفايات والمواد الخطرة أو محتملة الخطر بالنسبة لنوعية البيئة أو أي مجال من البيئة،
- وصف المعايير والتعليمات المتعلقة بتلوث الهواء والمياه والأرض والأشكال الأخرى من التلوث البيئي، بما في ذلك تفريغ النفايات ومراقبة المواد السامة،
- إجراء التحقيقات بشأن الإصدارات البيئية وتقديم النصائح للوزارة بشأن ذلك،
- تطوير دراسات وبحوث واستطلاعات وتحاليل من أجل تحسين وحماية البيئة وصيانة نظام بيئي سليم في غانا.

إن العبارات: تفريغ النفايات، الملوثات، المواد الخطرة أو ذات الخطر المحتمل، والمواد السامة كما تم استعمالها أعلاه، ليست محددة في القانون.

وهو أمر قابل للنقاش، أنه بالرغم من أن الوظائف المناظرة بـEPA من قبل القانون لا تطرق بصورة خاصة للاستيراد والتصدير، يمكن استنتاج أن من طبيعة وظائف EPA عندما تتعلق مسألة الاستيراد والتصدير بالبيئة ، فإن التقويض يمكن تمديده لتغطية ذلك الأمر.

كما أن EPA هي الوكالة الأساسية المسؤولة عن إدارة كافة المواد الكيميائية في غانا. ويقوم القانون بتأسيس لائحة لجنة وكالة الحماية البيئية المعروفة بـ لجنة المواد الكيميائية الخطرة.

وتتضمن اللجنة ممثلين عن منظمات حكومية أساسية لها اهتمام مباشر بالإدارة الفعلية للمواد الكيميائية، وذلك لضمان تمثيل جميع الجهات ذات الصلة والاستماع إليها واستشارتها قبل اتخاذ القرارات الهامة التي تؤثر على الوطن.

وتتضمن اللجنة المدير التنفيذي لـEPA بمهام الرئيس، وثلاثة مسؤولين من الوكالة وثلاثة أفراد ذوي معرفة متخصصة وخبرة في إدارة المواد الكيميائية السامة، وممثلاً عن كل من المنظمات الآتية: هيئة معايير غانا، لجنة الطاقة الذرية في غانا، هيئة الكاكاو في غانا، قسم خدمات المحاصيل في وزارة الغذاء والزراعة، وقسم الخدمات البيطرية في وزارة الغذاء والزراعة ومجلس البحوث العلمية والصناعية.

إن وظائف لجنة المواد الكيميائية الخطرة هي "مراقبة" استعمال المواد الكيميائية الخطرة عبر جمع المعلومات عن الاستيراد والتصدير والصناعة والتوزيع والبيع واستعمال ورمي هذه المواد الكيميائية، وتقديم النصائح لمكتب المدير التنفيذي بشأن تنظيمات وإدارة المواد الكيميائية الخطرة، وأداء الوظائف الأخرى المتعلقة بذلك المواد الكيميائية التي يحددها مكتب المدير التنفيذي.

ولتكون قادرة على أداء واجباتها بموجب القانون، فإن EPA تستخدم كذراع لها، مركز مراقبة وإدارة المواد الكيميائية (CCMC) الذي يلعب دوراً حيوياً في إدارة المواد الكيميائية في غانا، و يمكن هدفه الرئيسي في حماية صحة الإنسان والبيئة من التأثيرات المحتملة للمواد الكيميائية.

وتصدر CCMC رخصة مرور المواد الكيميائية لمستوردي المواد الكيميائية الصناعية. ويتم منح رخصة عن كل عملية استيراد. ومن واجب مقدمي الطلبات تقديم ورقة بيانات سلامة المواد (MSDS) لمركز مراقبة وإدارة المواد الكيميائية، عن كل مادة كيميائية ينونون استيرادها إلى غانا. وبعد ذلك تتم دراسة الطلبات المستندة إلى المعلومات المزودة عن ورقة البيانات والمصادر الأخرى. ويفرض تقيد شديد على المواد الكيميائية الصناعية والاستهلاكية، المدرجة في القائمة الحمراء للائحة المخدرات أو القائمة الحمراء المحددة من قبل EPA، نتيجة لسوء استخدامها في غانا. ويتم إرسال نماذج وعينات من هذه المواد الكيميائية إلى مكتب معايير غانا (GSB) لغرض التحليل قبل إصدار رخص المرور. وفي المعدل يقتضي ذلك أسبوعاً، ويعتمد على المادة الكيميائية المعنية. كما أن CCMC تشرف على عملية التخلص من المواد الكيميائية التي تراد إزالتها، وتجري العملية خلال فترة تتراوح بين أسبوع وثلاثة أسابيع، وذلك بسبب افتقار EPA إلى موقع خاص بها للتخلص من النفايات، بل تعتمد على مساندة منظمات أخرى.

وعلاوة على ذلك، فإن CCMC تقوم بجمع المعلومات عن كافة المواد الكيميائية (الصناعية والزراعية) المستوردة إلى غانا. وفي معالجة الطلبات المتعلقة باستيراد المواد الكيميائية، فإن CCMC تهتم بورقة بيانات السلامة أو الملفات التقنية التي توفر معلومات تقنية بشأن المواد الكيميائية. كما أن الوثائق تقدم خيارات عن طريقة التخلص من تلك المواد الكيميائية ومعلومات عن سمومها.

(2) قانون مراقبة وإدارة المبيدات، 1996 (قانون 528)

إن القانون 528 هو التشريع الوحيد في توجيه صناعة وتصنيف وتعريف واستيراد وتصدير واستعمال المبيدات في غانا. وعليه، فله نطاق تطبيق واسع جداً، وتنص الحكومة والشركات والصناعات والمستخدمين والبائعين والمستوردين والمصدرين والمخبرين والصانعين. ويتحمّر القانون على تسجيل المبيدات وتقيد أو تعليق استعمال المبيدات وترخيص التجار والعقوبات عند عدم الالتزام. وسيتم التعامل مع بعض جوانب القانون في القسم ب من هذه الدراسة بغرض مقارنتها مع التزامات الاتفاقية. وفي هذا القسم، تقدم الدراسة خلاصة لمحتويات القانون.

أ) إجراءات تسجيل المبيدات

يشترط القانون 528 بأن "لا أحد يمكنه استيراد، تصدير، صناعة، توزيع، الإعلان، بيع أو استعمال أي نوع من المبيدات قبل تسجيل المبيد عن طريق EPA". ولتسجيل مادة كيميائية عن طريق EPA على من يقدم الطلب أن يزود بملف تقني بشأن المنتج. وعلى المعلومات المزودة أن تتضمن الغرض والتركيب وأصل المبيد، كما يجب بيان الخواص الفيزيائية والكيميائية ومستوى السمية للتركيب والمكونات الفعالة. كما يجب أن يكون الملف مرفقاً بالتقارير المتعلقة بدراسات حول السمية والتسمم البيئي، في ما يخص التركيب والمكونات الفعالة.

ب) اللجنة التقنية للمبيدات

يؤسس القانون 528 اللجنة التقنية للمبيدات (PTC). وت تكون اللجنة من أعضاء ذي خلفيات متعددة. ويكون واجبها في أداء الوظائف المكلفة بها من قبل مكتب EPA.

وتكون اللجان الفرعية الثلاث لـ EPA (التسمم البيئي، الكفاءة الحياتية، التعریف والإعلان) مسؤولة عن تقييم الملف. وتقوم الوكالة بتسجيل المبيد في حالة الإيفاء بشروط سلامة استعمال المبيد تحت شروط غانا المحلية، ومطابقة غرض الاستعمال المراد منه. ووظيفة CCMC هي القيام بتسجيل المادة الكيميائية بناء على نصيحة PTC.

وبناء على القانون، لتسجيل المبيد، تصنفه الوكالة لكونها: 1) للاستعمال العام، 2) للاستعمال المقيد، 3) معلقاً، 4) للحظر.

ويتم تعليق أو تقييد المبيد في حال تأثيرات مضادة للإنسان. وفي الوقت الراهن، تم حظر 10 مبيدات في غانا. وتتضمن أسباب الحظر النسبة العالية لسمية المادة. وكما يتم تقييده بشكل أبعد في القسم بـ من هذه الدراسة، فإنه يتوافق مع اتفاقية روتردام بشأن الموافقة المسبقة عن علم.

ت) إجراءات إصدار الرخص لتجار المبيدات

يشترط القانون 528 أن لا أحد يستورد أو يصدر أو يصنع أو يوزع أو يبيع أي مبيد إلا طبقاً للرخصة الصادرة بموجب القانون. وتقوم وحدة تنفيذ وإجازة المبيدات التابعة لقسم المبيدات في EPA بالترخيص للفئات التالية من التجار في غانا:

- المستوردين، الصناعيين والصانعين،
- الموزعين، الباعة والتجار
- العاملين في التجارة (على سبيل المثال، العاملين في مراقبة الحشرات)، و
- تأليفي المبيدات المقيدة.

وقبل إصدار الرخصة، يقوم التجار بتقديم الطلبات إلى الوكالة التي تطلب بها. وحالياً، تتضمن المعلومات المطلوبة من التجار، من أجل إصدار الرخصة، عنوان الشركة، أسماء وصفات الموظفين المسؤولين في الشركة، قائمة باسم المبيدات المشمولة بالرخصة ومواصفات الخزن التقني والوسائل المستخدمة. ثم تقوم هيئة إصدار الرخص بتنقيش المبني المستخدمة للعمل. وتقوم الوكالة لاحقاً بإصدار الرخصة التي تخول مقدم الطلب باستيراد أو تصدير أو صناعة أو توزيع أو الترويج أو بيع المبيدات، عند التأكد من أن الشخص المعنى سيتمثل بالشروط المطلوبة بموجب الرخصة. كما أنه يمكن تعليق الرخص أو إلغائها من قبل EPA في حال عدم الإيفاء بالشروط.

ث) تنفيذ القانون 528

يتم تزويد المصانع والجهات ذات الصلة كالجمارك والخدمة الوقائية والضرائب (CEPS) ووزارة الغذاء والزراعة (MoFA) بقائمة المبيدات المدونة في السجل، للمساندة في أداء مهامها. وطبقاً للقسم 38 من القانون 528، على كل ضابط جمارك أن:

- يسهم في تنفيذ بنود القانون، و
- يمنع استيراد أي مبيد إلى غانا، في حال تعارضه مع القانون.

كما أن القانون يخول تعين مفتشي المبيدات. وبموجب القسم 31 الفقرة 1، فإن عضواً في اللجنة الفرعية المختصة للجمعية المحلية، مخولاً بهذا الخصوص، أو مفتشاً معيناً بموجب القسم 15 من قانون وكالة حماية البيئة (القانون 490)، عليه أن:

- يفتش المعدات المستخدمة أو الموجهة للاستخدام في المبيدات،
 - يفتش أي خزن أو وسائل الرمي والأماكن المستخدمة للخزن أو رمي المبيدات،
 - يفتش الأرضي الفعلية أو المعلنة عن تعرضها للمبيدات،
 - يتحقق بشأن الشكاوى عن الأضرار للكيان البشري أو الحيوانات أو الأرضي أو تلوث المياه، الناجمة عن استعمال المبيدات،
 - يحتفظ بعينات من المبيدات المستعملة أو المخصصة للاستعمال، و
 - يراقب بيع واستعمال المبيدات.
- والمفتشين سلطة منع النشاطات غير القانونية وإيقاف الأشخاص المشبوهين أو مصادر أجهزتم وتشتمل العقوبات لغير الملزمين دفع غرامة أو الحكم بالسجن أو كليهما.

ولا يؤشر القسم 15 من القانون إلى طبيعة الأشخاص أو الهيئات التي يتم تعينها كمفتشين. ويخصّص ذلك لقرار مكتب EPA

(3) قانون الغذاء والأدوية، 1992 (القانون 305 ب)

يهدف القانون إلى تنظيم الصناعة والتحضير والبيع أو التجهيز والتصدير أو الاستيراد واستعمال الغذاء والأدوية ومستحضرات التجميل والمواد الكيميائية بغرض حماية صحة المستهلكين. ويكون هيئة معروفة باسم مكتب الغذاء والأدوية، بمسؤولية ترتيب الوظائف الإدارية بموجب القانون.

ومع أن هذا القانون لا يتعلق بشكل مباشر بحظر أو تقيد المواد الكيميائية الخطيرة، فإن عبارة "المادة الكيميائية" يتم تحديدها بموجب القانون "كأي مادة أو خليط من المواد المحضرة، أو المباعدة أو الجاهزة للاستعمال كمطهر، أو معقم، أو مبيد أو مبيد للحشرات أو مبيد للحيوانات الفارضة أو للديدان أو كمنظف.

ويمنع القانون الأشخاص من صناعة أو تحضير أو بيع أو تجهيز أو تصدير أو الاستيراد إلى غانا، لأية مادة كيميائية، ما لم يتم تسجيلها بموجب قانون الغذاء والأدوية FDB.

وفي ما يتعلق بالتنفيذ، فإنه يعتبر مخالفة من قبل أي شخص أن يقوم ببيع أية مادة كيميائية (تتضمن أو يتربّ عليها) عند الاستعمال، التسبب في أضرار لصحة المستخدم، بموجب التعليمات التي ترافق المبيد.

كما أن القانون يشجع الضباط المخولين من قبل القانون على فتح واختبار أية رزمة أو إناء، يقررون، وفي أية ساعة معقولة ضمن نطاق عملهم، ظناً باحتوائها للمبيد. كما أن الضباط مخولون بتطبيق الغرامة على تلك المنتجات.

وعلاوة على ذلك، يعتبر مخالفة من قبل أي شخص استعمال أو رمي أية مادة كيميائية (أو مبيد) بطريقة في وسعها أن تكون خطيرة لصحة الإنسان.

وبموجب القانون، يعتبر مخالفة من أي شخص تعريف أو بيع أو الدعاية عن أية مادة كيميائية بصورة زائفه أو مضلل أو خادعة بشأن خاصيتها أو بنيتها أو قيمتها أو فاعليتها أو نوعيتها أو تركيبها أو استحقاقاتها أو سلامتها.

كما أن القانون يحدد العقوبة عن المخالفات المرتكبة على شكل دفع غرامة أو السجن أو كليهما.

(4) قانون الزباق، 1989 (P.N.D.C.L217)

الزباق مادة كيميائية صناعية، وينظم هذا القانون الشراء والامتلاك وبيع الزباق. والهدف من ذلك مراقبة استعمال الزباق والتتأكد من الالتزام بأفضل الممارسات لما فيه المصلحة العامة فيما يتعلق بالصحة والسلامة. وبموجب القانون، فعلى مستورد الزباق تقديم طلب رخصة تخوله "بالاستيراد إلى داخل البلد وامتلاكه وشراء وبيع أو التجارة بالزباق، تحت شروط تحددها الرخصة.

أما بالنسبة للتنفيذ، يمكن تعليق الرخصة في أي وقت من قبل الهيئة المصدرة لها، وهي وزارة التجارة، عند التأكيد من أن الرخصة تتعارض وحدودها وشروطها، أو في حال نقضى المصلحة القطرية ذلك.

وإضافة إلى ذلك، يعتبر مخالفة، استيراد كميات من الزئبق إلى البلد، أو شراؤها أو بيعها أو نقلها أو امتلاكها، إلا بموجب رخصة صادرة بموجب القانون. وإلا ل تعرض ذلك الشخص إلى الغرامات أو السجن أو إلى كليهما.

(5) مرسوم المعايير، (NRCD 173) 1973

ينطبق هذا المرسوم على المنتجات الصناعية ويهدف إلى العمل من أجل توحيد المعايير في صناعة البضائع المنتجة في غانا. ويؤسس مرسوم المعايير مكتب معايير غانا GSB المسؤول، بين أمور أخرى، عن نشر المواصفات النموذجية في الصناعة. كما أنه مسؤول عن نوعية البنى التحتية والمعايير والمقياسات والفحوص وضمان النوعية. ويضمن ذلك اتسام البضائع والخدمات بنوعية مقبولة للمستهلكين المحليين والدوليين.

المعايير والفحوص وتتأمين النوعية، سمات من عمل مكتب المعايير GSB وتعلق بإدارة المبيدات في غانا وتطبيق اتفاقية روتردام. ويفوض المرسوم مكتب المعايير بتوفير الخدمات التي تسهل تنظيم استعمال وإدارة المواد الكيميائية.

ويشجع القسم 2 (ث) من مرسوم المعايير المكتب GSB على ترقية المعايير لرفاهية العامة والصناعة والصحة والسلامة.

كما أن القسم 3 (2) (ب) يشجع مكتب المعايير على فحص واختبار البضائع والسلع والعمليات والتطبيقات ولهذا الغرض، يؤسس المكتب مختبرات وخدمات أخرى يعتبرها مناسبة.

العبارة "بضائع" لها تعريف من حسب مرسوم المعايير. وتشير إلى كافة المنتجات، بما في ذلك المواد الكيميائية المستعملة من قبل المستهلكين.

هناك معيار رسمي لتعريف المبيد. وتم تقويض EPA بإصدار تعليمات التعريف بموجب القانون 528، وقامت EPA بتطوير صيغة من أجل ذلك، تطبق على كل من يقوم بتسجيل المبيدات التي يبيعها في السوق المحلية. وتتضمن الصيغة اسم المنتج ومكوناته الفعالة ودرجة التركيز واستعمالاته المحتملة، ورقم تسجيل EPA ورقم الدفعه وتاريخ الصناعة والسقوط، ورقم وعنوان الوكيل المحلي، وطريقة الاستعمال وعلامة الخطير والصور، ومقاييس الإسعاف الأولى، وعبارة الخطير أو السلامة. كما أن ذلك ينطبق على كافة المواد الكيميائية.

(6) قانون (إدارة) الجمارك والضرائب والخدمة الوقانية، 1993 (PNDCCL330)

ينظم هذا القانون كافة عمليات الاستيراد والتصدير من وإلى غانا، بما في ذلك المواد الكيميائية. ومن المعلوم أن CEPS تقوم حالياً ببعض الوظائف نيابة عن EPA. فهي تقوم بفحص الوثائق والشهادات/الرخص الصادرة من قبل EPA لضمان تغطيتها لعمليات الاستيراد والتصدير التي يصدرها مكتب طلبات الرخص. ويتم تقديم سجلات عائدات استيراد المواد الكيميائية من قبل CEPS إلى EPA بشكل فصلي.

وهناك مستوى عال من التعاون بين CEPS وEPA . وهناك مسؤولو CEPS في مختلف اللجان التقنية التابعة لـEPA بما في ذلك لجنة المواد الكيميائية الخطيرة واللجنة التقنية للمبيدات.

وليس للقانون 330 تنظيمات خاصة بشأن المبيدات والمواد الكيميائية، غير أن أهداف ووظائف CEPS تضمن مراقبة استيراد وتصدير البضائع، ومن ضمنها المواد الكيميائية إلى البلد.

وفيما يتعلق بالتنفيذ فإن القانون يفوض الضباط بالبحث عن الأشخاص والرخص والأمتعة، وتطبيق الغرامات بشأن البضائع المحظورة والتي لم تمر بالجمارك، بما في ذلك المواد الكيميائية. وبالفعل، لإدراة هذا القانون، فإن ضباط CEPS مفروضون بنفس السلطات والنفوذ التي يمنحها القانون لضباط الشرطة. ويحدد القانون 528 دور CEPS في تنفيذ بنود القانون. ويطلب منهم

المساعدة في تنفيذ القانون، ومنع الاستيراد غير المشروع للمبيدات إلى غانا. كما يطلب منهم الاحفاظ بقائمة عن كافة المبيدات المستوردة إلى البلد وتقديمها لـ EPA.

7) قانون التصدير والاستيراد، 1995 (قانون 503)

يهدف هذا القانون إلى تنظيم عملية استيراد وتصدير البضائع بشكل كفؤ، بما في ذلك المواد الكيميائية، من وإلى غانا. وتقوم CEPS بدور هام في تنفيذ القانون. ويشترط على المصدر أو المستورد الحصول على شهادة أو رخصة تحت أي تشريع آخر، إضافة إلى شهادة أخرى لأية فئة من البضائع، تقديم نسخ مصدقة لها إلى مفوض CEPS.

8) قوانين وتنظيمات أخرى

القانون الذي تجري المناقشة بشأنه، لا يتضمن بنوداً خاصة عن المواد الكيميائية الصناعية أو المبيدات. وهي مناقشة هامة حيث يترتب على نتيجتها، إن كان القانون يتعلق بالمواد الكيميائية الصناعية أو المبيدات.

8.1 الوقاية ومراقبة الحشرات وقانون آفات النباتات، 1965 (قانون 307)

يخص هذا القانون بصورة عامة، استعمال المبيدات بغرض حماية النباتات من الحشرات والآفات.

8.2 تعليمات صناعة الكاكاو، 1968 (NLCD 278)

القانون ينظم الإنتاج والحفظ وبيع الكاكاو داخل وخارج غانا. وينظم تطهير وصيانة المباني التي يتم فيها حزن الكاكاو. ويتعلق هذا الجانب من القانون بالمبيدات.

8.3 الوقاية من الأضرار من قبل مرسوم الحشرات

يرتبط المرسوم بصفة عامة بالمطهرات ومبيد الحشرات ويهدف إلى مراقبة إنتاج الأغذية لضمان عدم تلوثها وخلوها من عدوى الحشرات. ويتعلق هذا الجانب من الأهداف بالمبيدات.

ويفرض المرسوم المفتشين بالطلب من محثل أية أراضي باتخاذ المقاييس الضرورية لاستئصال غزو الحشرات. ويستدعي ذلك بصفة دائمة استعمال المبيدات.

عند مخالفة أي شخص يحتل الأرض في تطبيق التعليمات الصادرة من قبل المفتش، في فترة محددة، يمكن للمفتش اتخاذ الإجراءات التي يراها ضرورية لوقاية أو إبادة أو تقليل، بحسب الحالات، للحشرات أو الآفات.

8.4 السياسة الأولية عن الصحة والسلامة المهنية، 2000

تهدف هذه السياسة إلى ضمان المقاييس المفروضة من أجل تحقيق الصحة المثلثة للعاملين في كافة المهن في غانا، بما في ذلك إدارة المبيدات. ولا يرتقي ذلك إلى منزلة القانون. ولم تقدمها الوزارة المختصة إلى البرلمان لغاية الآن.

ب. الالتزامات الفعلية السابقة بالاتفاقية.

قبل التوقيع على الاتفاقية عام 2003، كانت غانا ملتزمة بلائحة السلوك الدولي للفاو بشأن توزيع واستعمال المبيدات (المعدلة). وأدى ذلك إلى التأثير وتعيم نشر قانون المبيدات عام 1996. وتم بموجب هذا القانون التقيد بعدد كبير من الالتزامات المتعلقة باتفاقية روتردام. ومن الصحيح القول بأن غانا تمتلك بنظام قانوني فعلي لتنظيم المبيدات بدرجات متغيرة من التطابق مع التعاليم التقنية للاتفاقية.

وفي الفصول التالية، ستتطرق الدراسة في الالتزامات بالاتفاقية وتطبيقاتها التشريعية في غانا.

(1) المواد 2 و 3 (التعريف والهدف)

تنطبق الاتفاقية على نوعين من المواد الكيميائية. وهي **صياغات المبيدات الخطرة جداً والمبيدات الكيميائية المحظورة أو المقيدة بشدة** (التي تتضمن المبيدات). وليس في غانا تشريع شامل بشأن المواد الكيميائية الصناعية، أو بشأن المواد الكيميائية بشكل عام. والتعريف الأفضل للمادة الكيميائية في القانون يتواجد في **قانون الغذاء والأدوية** ويعرف المادة الكيميائية "كآلية مادة أو خليط من المواد المحضرة، تباع أو جاهزة للاستعمال كمبيد للجراثيم، أو مطهر أو معقم أو مبيد أو مبيد للحشرات أو مبيد للقوارض أو للديان أو منظف، أو آلية مادة أخرى أو خليط من المواد، تقوم الأمانة، بالتشاور مع المكتب، بتصنيفها كمادة كيميائية.

ويكون التعريف مفيداً لغرض القانون المذكور أعلاه، ولا يتعلّق بالمبيدات الكيميائية المحظورة أو المقيدة بشدة، ويعني ذلك أن القانون في غانا لا يقدم تعريفاً للمواد الكيميائية تفي بغرض الاتفاقية. كما لا يقدم تعريفاً للمواد الكيميائية المحظورة أو المقيدة بشدة.

كما أن القانون 528 لا يستخدم مصطلح **صياغة المبيدات الخطرة جداً** كما هو في المادة 2 من الاتفاقية. العبارة المستخدمة هي المبيدات المقيدة أو المعقّلة. والمسألة الحقيقة هي في ما إذا كانت العبارة، رغم التباين اللغوي، تشير إلى نفس الأمر. وبينما القسم 6 من القانون 528: "ستقوم الوكالة بتصنيف المبيد كمقيد أو معلق عندما ترى أن استعماله بناء على الانتشار العام والممارسة المعترف بها في غياب تقييدات تنظيمية إضافية، قد يؤدي إلى تأثيرات معادية غير معقولة للإنسان والحيوان والمحاصيل أو البيئة".

الصياغة ليست أنيقة والتعرّيف يمكن أن يكون أكثر وضوحاً. على آلية حال، يجب قراءته سوياً مع تعريف المبيدات في نفس القانون من أجل تقييم المعنى والهدف. ويتم تعريف المبيد "كمادة أو خليط من المواد تخدم لوقاية أو إزالة أو إلغاء أو تقليل أو التأثيرات الهدامة لأية حشرة، أو مادة أو خليط من المواد تخدم للاستعمال كمنظم نباتي أو مجفف أو حافظ للخشب".

ورغم التباين في الكلمات، فإن هذين التعريفين (التعريف الموجود في الاتفاقية – انظر FN Ixiv) موجود في القانون 528 (F) فيما بالنتيجة سواء، حيث يتعلّق بموضوع شروط الاستعمال وتأثير المبيدات على الإنسان والبيئة. وما يفتقر إليه التعريف في القانون 528 هو الوضوح كما في الجملة "في غياب تقييدات تنظيمية إضافية" وعنصر الوقت، كما في "التي يتم ملاحظتها بعد تعرض مفرد أو متعدد". وموضوع النقاش هو أن عامل الوقت يمكن قراءته في التعريف المتعلق بأهمية مادة البحث.

ولا تنطبق الاتفاقية على: أ) الأدوية المخدرة والمواد المؤثرة على العقل، ب) المواد المشعة، ث) الأسلحة الكيميائية، ج) العقاقير الطبية، بما في ذلك الأدوية للطب البشري والبيطري، ح) المواد المستعملة كإضافات غذائية، خ) الغذاء، ود) المواد الكيميائية بكميات لا تؤثر على صحة الإنسان أو البيئة، والتي يتم استيرادها بغرض البحث أو التحليل أو من قبل الفرد لاستعماله الشخصي بكميات معقولة.

كما أن القانون 528 يستثنى من نطاق القانون "المبيدات المستوردة لغرض البحث والتجارب وليس من أجل التوزيع، أو المستوردة في حالة الطوارئ القطرية، أو في تنقل مباشر في غانا، والوكالة موافقة على السماح للمبيد بدخول البلد المقصود، أو بأمر من الوزارة بطرق شرعية".

والقانون 528 لا يعالج المواد المستثنية بشكل كامل. ويعامل المبيدات المستوردة في حالة الطوارئ القطرية كمواد معفية. ويجب ملاحظة، على آلية حال، بأن لغة القسم تترك المجال للوزير للإضافة إلى القائمة. ويقوم الوزير بعمل ذلك من خلال التعليمات.

(2) المادة 5 (العمل التنظيمي النهائي)

تفصي الماده 5 بأن يقوم كل طرف تبني العمل التنظيمي النهائي بإبلاغ الأمانه بذلك كتابه. وطبقاً لـ EPA رجواً إلى عام 1993، وقبل التوقيع على الاتفاقية، فإن لجنة المواد الكيميائية السامة التابعة لـ EPA اتخذت عملاً تنظيمياً نهائياً بشأن بعض المواد الكيميائية. وتم حظرها رسمياً عام 2003.

(3) المادة 6 (تسجيل صياغات المبيدات الخطرة جداً)

طبقاً لـ EPA لم يتم العثور على مبرر للامتثال للمادة 6 والملحق IV. ولم يتم ملأقة مشاكل تسببت فيها صياغة مبيدات خطرة جداً في ظروف الاستعمال.

(4) المادة 10 (إجراءات PIC)

يعرف القانون 528 إجراءات PIC "الإجراءات العملية الدولية للتداير، والاستلام و المعلومات معالجة الإخطار من قبل الوكالة بشأن المبيدات المقيدة والمعلقة والمحظورة من أجل الصحة والبيئة. وكانت غانا ممثلة إلى حد كبير، قبل التوقيع على الاتفاقية بالمادة 10. وكانت تبعث إخطاراً بشأن الاستيراد المستقبلي لبعض المواد الكيميائية المدرجة في الملحق III للاتفاقية. وتشتمل هذه المواد على ددت، ألدرين و ديدالدرين، التي كانت محظورة في غانا منذ 1993.

(5) المادة 10.9 (ب) (الإنتاج المحلي)

تطالب الاتفاقية الأطراف بالتعامل مع الاستيراد والإنتاج المحلي بالتساوي. ولم تضطر غانا في السابق للامتثال لهذه البنود نظراً لأنها لا تنتج المواد الكيميائية. على أية حال، من أجل ضمان الامتثال الكامل، مدد القانون تعريف الصناعة ليشمل "إضافة مواد، خليط، صياغة، تغليف أو إعادة تغليف وتعريف" وهذا هام جداً نظراً لأن أغلبية المواد الكيميائية المستوردة إلى غانا، مغلفة ومعرفة. كما أن غانا كعضو في منظمة التجارة العالمية WTO فهي ملتزمة بالمعالجة القطرية والتزامات المعاملة القطرية الأكثر رعاية.

(6) المادة 11 و 12 (التزامات غانا في التصدير والإخطار عن التصدير)

لم تلتزم غانا لغاية الآن بالمواد 11 و 12، وذلك لأن غانا ليست مصدراً للمواد الكيميائية والمبيدات.

(7) المادة 14 (تبادل المعلومات)

يتطلب تبادل غانا للمعلومات العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية بالمواد الكيميائية، مع البلدان المصدرة. التزمت غانا بتبادل المعلومات محلياً ومع البلدان المصدرة. وهو إلزامي بموجب المادة 528. ومن أجل ذلك، فإن EPA تجمع المعلومات وتسجلها بشأن الاستيراد والتصدير والصناعة والصياغة والنوعية والكمية واستعمال المبيدات. كما أن هذه المعلومات تقييد في تقييم التأثيرات المحتملة على صحة الإنسان والبيئة.

(8) المادة 13 (التعريف)

إن بنود هذه المادة بشأن التعريف، تتعلق بصفة خاصة بالبلدان المصدرة التي ليست غانا طرفاً فيها. على كل حال، فإن المادة 528 تتضمن بنوداً بشأن الإعلام والتعريف والتغليف. وتم تقويض تعليمات عملية التعريف بموجب المادة 528 إلى EPA التي طورت صيغة لذلك تطبق على كل من يسجل المبيدات من أجل بيعها في السوق المحلية.

وتتضمن الصيغة اسم المنتجات ومكوناتها الفعالة والتركيز ومجال استعمالها، ورقم الدفعه وتاريخ الإنتاج والسقوط، واسم وعنوان الوكيل المحلي، وأسلوب الاستعمال والعلامات ورموز الخطر ومقاييس الإسعاف الأولي وعبارة السلامة أو الخطر، من بين أمور أخرى. وينطبق ذلك على المواد الكيميائية كافة. ويتم مراقبة ذلك من قبل مسؤولي البرنامج في EPA الذين يقومون فعلياً بالتحري عن التعريف لضمان توافقه مع التعليمات.

وهناك في حيز الإعداد، مسودة التعريف بشأن النقل والتغليف وتنظيمات الرمي(عن المبيدات). وهي في مرحلتها البدائية. وهو مشروع ممول من قبل USAID لبرنامج التجارة والاستثمار من أجل اقتصاد التصدير التافسي.

(9) المادة 15 (المبادرات على الصعيد القطري)

تقتضي المادة من البلدان تعزيز بناها التحتية ومؤسساتها من أجل التطبيق الفعلي لاتفاقية. وكانت غانا منسجمة مع ذلك.

ولغانًا سجلات قطرية وبيانات تشمل على معلومات السلامة بشأن المواد الكيميائية. كما تملك بيانات حول الكثير من المواضيع، بما فيها: إحصائيات عن استعمال المواد الكيميائية، قرارات PIC، جرد بالمواد الكيميائية الموجودة والصحة المهنية. كما أنها تحفظ سجلات قيد عن المواد المستوردة والم المواد الكيميائية السامة والمبيدات. والمعلومات متوفرة للعامة في مبني EPA و CEPS والوزارات والجامعات ذات الصلة. وهي متوفرة منذ عام 1997. وتتوسيء EPA توسيع تلك المعلومات لعموم البلد عن طريق تأسيس موقع إلكتروني.

كما أن غانا شجعت بقوة مبادرات الصناعيين لترقية السلامة في المواد الكيميائية. ولغانًا المركز الوطني للمعلومات عن السموم، الذي تراعي صحة المهنيين في تشخيص وإدارة حالات التسمم من المواد الكيميائية، والسمين والسموم والأدوية، وتتوفر معلومات عن صحة المهنيين بشأن التأثيرات السامة للمواد، وتقدم معلومات للعامة بشأن الوقاية وإدارة الإسعاف الأولي في حالات التسمم الحاد.

كما أن الحكومة ملتزمة بمراقبة وتقليل التعرض المهني، والسموم والترسبات في الأغذية. ولهذا السبب، فإنها تشجع على السلامة المهنية ووحدة الصحة في خدمات غانا الصحية من أجل دعم الوعي العام بشأن الأخطار المرتبطة على الاستعمال الخاطئ للمواد الكيميائية.

وقد أتت EPA بتنمية مبادرات بشأن التعامل مع المواد الكيميائية لل العامة. وذلك عن طريق تحديد معايير لتعريف المبيدات. وساهم ذلك عبر السنين في إنشاء الوعي العام بشأن تأثير الاستعمال الخاطئ للمواد الكيميائية.

كما أن مسؤولي EPA بالإضافة إلى مسؤولي وزارة البيئة، كانوا دائمًا مفوضين بتنظيم ندوات وحملات إعلامية لتربية الشعب، وخاصة أولئك العائشين في المناطق الريفية. وقادت غانا بالاهتمام بإدارة الحوادث والبحث عن الدائل (عن المواد الكيميائية) الأكثر سلامة لصحة الإنسان والبيئة، منذ عهد طويل.

والالتزام EPA بإعداد ورشات عمل وندوات للعامة لتدريبهم على الاستعمال السليم للمواد الكيميائية. كما تم ويتم تنظيم دورات تدريبية للمزارعين في المناطق الريفية لتعليمهم إنتاج السماد العضوي، من بين أمور أخرى.

(10) مبادرات قطرية أخرى

تم تبني مبادرات أخرى لتسجيل المبيدات ونظام مراقبة/مخطط تسجيل مبيدات قبل التسويق بشأن تقدير المخاطر. ويطلب القانون فحص المواد الكيميائية قبل المصادقة على التسجيل. وبموجب القسم 3 من القانون 528، على أي شخص ينوي تسجيل مبيد، أن يقدم طلبًا مرفقاً بوثائق مواصفات إلى EPA. وتقوم اللجنة التقنية للمبيدات في EPA بتقييم الملف.

وعلاوة على ذلك، هناك إجراءات إعادة تسجيل (للرخص) من أجل ضمان المراجعة الدورية للرخص. وينص القانون 528 على مراجعة دورية بهذا الشأن.

ت. الوسائل الدولية الأخرى التي تحكم بالمبيدات أو المواد الكيميائية الصناعية، التي كانت غانا طرفاً فيها سابقاً وتطبيق تلك الوسائل

تمت المصادقة على الاتفاقيات والأنظمة الآتية، وتم اتخاذ خطوات لتطبيقها على الصعيد القطري:

- اتفاقية مراقبة الحركة الحدودية للنفايات الخطرة والتخلص منها (اتفاقية بازل) 1989،
- اتفاقية ستوكهولم عن المواد الضارة الملوثة الطويلة الأمد،
- نظام سلوك الفاو الدولي بشأن توزيع واستعمال المبيدات (المعدل في عام 2003)،

- اتفاقية ILO بشأن سلامة المواد الكيميائية في محل العمل، 1990،
- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المواد التي تستنفذ طبقة الأوزون (اتفاقية فيينا) 1985،
- نظام مونتريال بشأن المواد التي تستنفذ طبقة الأوزون، 1987، و
- تعديل لندن لنظام مونتريال بشأن المواد التي تستنفذ طبقة الأوزون، 1990.

إن EPA هي الهيئة المسئولة الأولى عن تطبيق الاتفاقيات المذكورة أعلاه، ما عدا اتفاقية ILO التي تقوم بتطبيقها وزارة العمل. وتعاون EPA مع الجهات المختصة ذات الصلة، وتستفيد من خبرة الجامعات والوزارات والوكالات الأخرى ذات الصلة. ويؤدي هذا إلى التطبيق الفعلي للاتفاقيات، وينمّي مساعدة الوظائف وإضاعة الموارد.

(1) اتفاقية فيينا

انضمت غانا إلى اتفاقية فيينا في 22 أكتوبر 1988 وصادقت على نظام مونتريال وتعديل لندن في 24 يوليو 1989، و22 يوليو 1992 بالترتيب. وتهدّف هذه الاتفاقية إلى عزل المواد التي تستنفذ الأوزون (ODS).

ولتطبيق الاتفاقية، تم إضافة تدبير شرعي، يسمى تنظيمات إدارة المواد والمنتجات المستنفذة للأوزون (تدبير شرعي رقم 1812)، إلى قانون EPA. وEPA هي المسئولة عن صياغة الوظائف الإدارية بموجب التدبير الشرعي. وينظم هذا التدبير التشريعي عمليات الاستيراد والتصدير للمواد والمنتجات تحت المراقبة. ولهذا القانون ميزات هامة، تقتضيها اتفاقية روتردام أيضاً. ولها بنود أساسية عن كيفية طلب رخصة للاستيراد/التصدير، وتحقيق الجمارك والتعريف الشامل، والاحتفاظ بالسجلات من قبل المستوردين والمصدرين، وذكر الإجراءات لترخيص الحملة وتسجيل الرخص، وحظر استعمال المواد المقيدة في صناعة البصائع وتتنفيذ البنود والتعليمات.

إن تهيئة الوعي العام ميزة هذا القانون جديرة بالتقدير. ويكلف القانون EPA بالقيام بنشاطات من أجل خلق وعي لدى الجمهور وبرامج تتعلق بإزالة المواد المستنفذة للأوزون. كما يطلب من المدير التنفيذي لـEPA نشر قائمة بالمواد والمنتجات تحت المراقبة في وسائل الإعلام ومكاتب الوكالة.

كما أن غانا، من خلال المساعدة التقنية والمالية من قبل أمانة صناديق الأوزون المتعددة الأطراف، أُسّست مكتب الأوزون الذي يطبق العديد من البرامج لتحقيق إزالة المواد المستنفذة.

(2) اتفاقية ستوكهولم

وّقعت غانا على الاتفاقية بتاريخ 23 مايو 2001 وصادقت عليها في 30 مايو 2003. تهدف اتفاقية ستوكهولم إلى حماية صحة الإنسان والبيئة من المواد العضوية الملوثة الطويلة الأمد (POPs). وبالتوافق مع المادة 7 من اتفاقية ستوكهولم بشأن المواد العضوية، يطلب من الأطراف تحضير خطط التطبيق القطرية (NIPs) التي تحدد التزامات البلدان، والوضع الراهن والإجراءات والتدابير التي ينبغي اتخاذها في مجال إدارة المواد العضوية الملوثة POPs. ومن أجل تطبيق اتفاقية ستوكهولم، فقد حضرت خططة قطرية شاملة سيتم تقديمها للأمانة خلال العام.

إن نطاق الأولوية القطرية الأساسية يشتمل على: 1) تربية الجمهور وخلق الوعي، 2) تطوير تشريع جديد وتوافق التشريع الموجود، 3) تعزيز القدرة المؤسساتية من الجهة القانونية والبني التقنية والموارد البشرية (على سبيل المثال، تدريب ضباط الجمارك ومفتشي البيئة، إلخ) لإدارة المواد العضوية، 4) البحث في مدى تعرّض الجمهور للمواد العضوية والبحث عن البدائل الأمينة.

(3) اتفاقية بازل

انضمت غانا إلى اتفاقية بازل وصادقت عليها في 30 مايو 2003. وتم أداء بعض الالتزامات بموجب القانون. وعلى سبيل المثال، تم تدريب مسؤولي الجمارك لتنقيد حركة النفايات على الحدود وتم إدخال أساليب أكثر كفاءة للتخلص من النفايات.

(4) اتفاقية ILO بشأن سلامة المواد الكيميائية في محل العمل

غانا طرف في الاتفاقية. وسنت تشريعاً شاملاً عن العمل كامتثال لمقتضيات الاتفاقية. وينقسم القانون إلى أجزاء عدّة، عن حماية التوظيف، عدد ساعات العمل، فترات الراحة، توظيف المعوقين، وأخيراً وليس آخرأ، الصحة المهنية والسلامة والبيئة.

وفي ما يتعلّق بالجزء الأخير، فإن الموظفين مهتمون بضمان العمل في ظروف الأمان والصحة. ولضمان ذلك، فإنهم مطلوبون بالأخذ بنظر الاعتبار العمر ومستوى التعليم وجوانب أخرى بشأن كل عامل. وعلاوة على ذلك، عليهم حماية العمال من الغازات السامة والمواد الضارة والغازات البخاري والأدخنة والمواد الأخرى التي قد تنتج المخاطر للسلامة والصحة. ويتم معاقبة الفشل في هذا الجزء من قبل الموظف أو عدم إبلاغه عن حوادث العمل. وأخيراً وليس آخرأ، يحق لمفتشي العمل "أخذ عينات بغرض التحليل من المواد الخطرة أو المواد الكيميائية المستعملة أو المحمولة من قبل العمال في مجال وظيفتهم.

(5) مدونة الفاو الدولية للسلوك في توزيع واستعمال المبيدات

عرض التزامات غانا في امتحاناتها للالتزامات الدولية، فإن قانون مراقبة وإدارة المبيدات، 1996 (القانون 528)، تم إقراره في 1996. ويقدم هذا القانون تغطية شاملة عن الاستيراد والصناعة والصياغة والتوزيع والاستعمال ونقل المبيدات في غانا. والقسم الالتزامات بالاتفاقية التي كانت قد تمت فعلياً، في هذه الدراسة، يحتوي على نقاش بشأن كيف تم تطبيق هذه المدونة.

2. التدابير المتّخذة على الصعيد القطري لتعزيز الإطار الإداري بعد التوقيع على الاتفاقية

قامت غانا بخطوات واسعة في تعزيز الإطار الإداري.

أ. تعيين السلطة القطريّة المعينة

لتعزيز الإطار القانوني، تم تسمية EPA كسلطة قطرية معينة. وتم ذلك من قبل وزارة الخارجية بتخويل من قبل رئيس جمهورية غانا. وبالرغم من أنها الهيئة المسؤولة الأولى عن حماية البيئة، فقد تم تكليفها بنفوذ أوسع ومسؤولية أكبر بتلك التسمية. وهي المسؤوليات المنطة إلى كافة السلطات القطريّة المعينة من قبل الاتفاقية التي تشكّل الآن جزء من القوانين في غانا.

ب. مشروع CIEN

بالإضافة إلى ذلك، نظراً لأن الحكومة تعترف بأهمية تبادل المعلومات، فقد تم تأسيس مشروع شبكة تبادل المعلومات الكيميائية (CIEN). وقد تعاونت EPA عام 2004 مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ووكالة حماية البيئة التابعة للولايات المتحدة الأمريكية (USEPA) في تعهد مشروع في غانا يدوم عامين من أجل تجهيز الأجهزة وتدريب الموظفين على كيفية الحصول على المعلومات بشأن المواد الكيميائية عن طريق الإنترنت. وكانت EPA الوكالة القطرية المنسقة المسؤولة عن تنظيم النشاطات القطريّة. ويهدّف مشروع CIEN إلى:

- تحسين قدرات البلدان في الحصول على المعلومات المشتركة الضرورية من أجل صناعة القرار القطري وخاصة في مجال إدارة المواد الكيميائية،
- خلق إطار للحصول وتبادل المعلومات لمساعدة النشاطات القطريّة والإقليمية والدولية لإدارة سليمة للمواد الكيميائية،
- مساعدة الوكالات المعنية الحكومية في البلدان النامية للحصول على الإنترن特 بتوفير التدريب لمن يدير المواد الكيميائية والجهات المعنية ذات الصلة للحصول على المعلومات الكيميائية على الإنترن特، و
- تشجيع تأسيس شبكة قطرية/إقليمية للمعلومات الكيميائية بين الجهات ذات الصلة في إدارة المواد الكيميائية.

ومن بين المؤسسات الرئيسية المنخرطة في المشروع، الجمارك، الضرائب، والخدمة الوقائية، وزارتا الغذاء والزراعة ومكتب معايير غانا.. إلخ.

وطبقاً لـEPA كان مشروع CIEN يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- موقع إنترنت حيث بإمكان الشركاء القطريين والدوليين الحصول على خدمة المعلومات بشأن المواد الكيميائية،
 - موظفون مدربون في الحصول على معلومات عن المواد الكيميائية على الإنترت،
 - كشك دولي ومكتبات عن إدارة المواد الكيميائية، ومساعدة الجمهور في الحصول على المعلومات المتوفرة عن المواد الخاضعة وتمكينهم من ذلك عن طريق الحاسوب الشخصي مباشرة.
- ولسوء الحظ، فقد وصل مشروع CIEN إلى النهاية بصورة غير رسمية، لكن EPA مستمرة على حسابها الخاص في المشروع، وذلك بتطوير بيانات وصفحات إلكترونية عن المواد الكيميائية يتم وضعها على موقع EPA الإلكتروني.

المشروع هام جداً بالنسبة لـEPA نظراً لأن الهدف هو ضمان حصول الجهات ذات الصلة وخاصة CEPS والجمهور على آخر المعلومات المتوفرة عن المواد الكيميائية المحظورة والخطرة جداً.

ت. لجنة المواد الكيميائية الخطرة

علاوة على ذلك، تم إعادة تأسيس لجنة المواد الكيميائية الخطرة عام 2004. وكانت قد خُلِّقت بعد عاصمين من تأسيسها، غير أنه بعد التوقيع على اتفاقية روتردام، كان من الضروري إعادة تفعيلها للقيام بوظائفها القانونية المطلوبة. ومنذ ذلك الحين صارت فعالة جداً.

ث. تدريب الموظفين

تم تدريب الموظفين في مديرية سلامة المبيدات في المملكة المتحدة. وتم ذلك عند التحقق من أن لأجل تطبيق فعلي للقانون، كانت هناك حاجة لتعزيز القدرة البشرية عن طريق شحذ المهارات وتشجيع الخبرات. وفي الوقت الراهن، فإن قرار تسجيل أو عدم تسجيل أية مادة كيميائية يعتمد على تقييم المخاطر.

3. الإجراءات الإضافية التي قد تكون ضرورية لتطبيق فعلي لاتفاقية في غانا

أ. مشاركة الجمهور

تتطلب المادة 15 من الاتفاقية بأن "يقوم كل طرف باتخاذ المقاييس الضرورية لتأسيس وتعزيز بناء التحتية القطرية ومؤسساته من أجل التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقية". وأحد تلك المقاييس يتمثل بضرورة تعديل القانون الموجود (على سبيل المثال، قانون المبيدات) من أجل فتح المجال أمام مشاركة أوسع من قبل المجتمع المدني. ويجب تشجيع المنظمات غير الحكومية، وخاصة تلك المتعلقة بموضوع البيئة والملزمة بتطوير حالة الجاليات المحرومة، على القيام بدور فعال لضمان التطبيق الفعلي لاتفاقية.

وهي منظمات ذات أهمية بالغة نظراً لوجودها في أرجاء البلد البعيدة وعلى اتصال معها في المناطق الريفية. ويكون أعضاء لجنة المبيدات التقنية ولجنة المواد الكيميائية الخطرة من ممثلي عن الأقسام الحكومية الرئيسية. وربما يكون وجود ممثلي بين أولئك عن منظمات غير حكومية من الأمر الجيد، وبصورة خاصة، في تعليم الأميين في المناطق البعيدة عن مخاطر الاستعمال الخاطئ للمواد الكيميائية.

ب. القوانين: المراجعة، النشر، والتعديلات

هناك حاجة لقانون شامل بشأن المواد الكيميائية الصناعية. ويجب أن تتطابق التعريفات في هذا القانون مع تلك التي تنص عليها الاتفاقية. كما يجب تنسيق القانون الراهن لمنع التكرار في الوظائف والتقويضات. أحد الأمثلة هو التداخل الواضح في الوظائف التنظيمية لكل من EPA وFDB بشأن القانون الرئيسي للغذاء والأدوية.

وإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى وسيلة تشريعية لقانون المبيدات، الذي يحدد نمط عمل القانون. وهذا هام جداً، لكونها فرصة لإصدار تنظيمات جديدة للنظر في بعض المشاكل القائمة. وعلى سبيل المثال، طالما ليس هناك وسيلة تشريعية لقانون، فإن بعض القضايا الإجرائية، كمسألة الخزن ورمي المبيدات التي قد تسبب أضراراً لصحة الإنسان والبيئة، تبقى ناقصة.

ومن جهة أخرى، فقد تكون وسيلة تشريعية موجهة فقط لتطبيق الاتفاقية، كما تم بالنسبة لاتفاقية فيينا. إن فائدة وجود قانون يعني فقط بتطبيق الاتفاقية تكمن في كونها مختصة بقضاء حاجات ومتطلبات الاتفاقية، لا تصلح كأساس لبناء قوانين عليه، لصياغتها معزولة عن الاتفاقية.

وبالنسبة للقانون الموجود، يجب توافق تعريف المبيدات المقيدة والمعلقة بحسب القانون 528 مع صيغة الاتفاقية، وعلى سبيل المثال، يجب تضمينه عامل الوقت. كما أنه يجب تعريف بعض المصطلحات الهامة، المستعملة في قانون EPA كالمواد الكيميائية، المواد السامة، المواد الخطرة.

ونظراً لكون EPA الهيئة الرئيسية المسئولة عن إدارة كافة المواد الكيميائي في غانا، فلا بد من تعريف هذه العبارات من أجل تحسين هدف التفويض. كما أن المواضيع التي تم عزلها بموجب الاتفاقية، يجب إيضاحها بشكل دقيق في تعديل لقانون المبيدات للأجل إزالة الشكوك.

ت. التدريب

كما أن هناك حاجة إلى تدريب الموظفين من أجل تطبيق الاتفاقية بشكل فعلي. تحتاج غانا إلى عدد أكبر من الخبراء في مجال إدارة المواد الكيميائية. وقد يكون من اللازم إسناد البعض لكتاب خبرة في المجالات ذات الصلة. على سبيل المثال، لقسم المبيدات 9 موظفين، أثنان منهم في الأمانة. وهم بحاجة إلى صيادلة ومتخصصين في الكيميا الحيوية وخبراء في المواد السامة والمواد السامة للبيئة وخبراء البيئة وخبراء متخصصين في المعلومات التقنية، من أجل القيام بأعمالهم بفعالية أكبر. وحسب EPA فإنه نتيجة للأوضاع المتربدة للخدمات، ليس بوسعهم الاحتفاظ بالمتربين.

ث. الموارد

يبدو هذا المجال واحداً من أكبر المشاكل بالنسبة لـEPA. هناك حاجة إلى المزيد من الموارد لتطبيق الاتفاقية، وخاصة لمساعدة الموظفين في ضمان تطبيق الاتفاقية. وعلى سبيل المثال، وليس لدى قسم المبيدات عربات لتحقيق برامجها في الأماكن صعبة البلوغ. وعليها اللجوء إلى ساحات السيارات العامة حيث العربات ليست متوفرة دائماً. كما أن المختبر يحتاج إلى التزويد بخدمات وأثاث جديدة. والكثير من الأعمال المختبرية يتم إرسالها إلى مكتب معايير غانا ويسبب ذلك الإبطاء نظراً لأن GSB تقوم بأعمال أخرى.

وإضافة إلى ذلك، ليس لدى الموظفين عدد كافٍ من أجهزة الكمبيوتر. وما يقرب من 5 منهم يستعمل حاسوبه النقال الخاص في العمل.

ج. التنفيذ

يكتب أهمية تكوين الوعي لدى الجمهور أولاً وعلمهم عن وجود الاتفاقية، ثم أن المخاطر التي تهدد الإنسان والبيئة في سوء استعمال المواد الكيميائية، يمكن أن يكون جزءاً من حملة التوعية. ويساعد ذلك في ضمان الالتزام. وفي الوقت الحاضر، الكثير من الناس لا يعي التأثيرات الفتاكـة المترتبـة على سوء استعمال المواد الكيميـائية لـحياة الإنسان. وفي إصدار حديث في صحيفة "Ghanaian Times"، بعنوان: المزارعون يستعملون المواد الكيميـائية السامة، جاء أن "عدداً من المواد الكيميـائية المحظورة في البلدان المتقدمة، لا تزال تستعمل في المزارع من قبل بعض المجموعـات السكانـية". كما أنها ذكرت بأنه "بلغ استعمال المواد الكيميـائية الزراعـية في البلد درجة خطـرة وأنـها سبـبت تعطـيل الإنتاجـ، وإـخمـاد المنـاعةـ وتشـويـهـاتـ في نـموـ الإـنسـانـ وـالـحيـوانـاتـ، وكلـ ذلكـ بـسبـبـ الأمـمـيةـ التيـ أدـتـ إـلـىـ الاستـعمـالـ الخـاطـئـ لـلـمـوـادـ الكـيـمـيـائـيـةـ".

إن ضمان الالتزام بالقوانين الهم الأساسية يمثل CEPS والوكالـات التنفيـذـيةـ الأخرىـ مثلـ EPAـ. وكـماـ تمـ ذـكرـهـ، فإنـ الأمـميةـ واحدةـ منـ كـبـرىـ المشـاـكـلـ. والـجـهـلـ بـالـقـوـانـينـ مشـكـلةـ آخـرىـ. وبـهـذـهـ الـمـنـاسـبـةـ، فإنـ إـكمـالـ تـأـسـيسـ موقعـ EPAـ الإـلـكـتـرـوـنـيـ بشـأنـ المـوـادـ الكـيـمـيـائـيـةـ، وـخـاصـةـ تـلـكـ المـقـيـدةـ أوـ المـحـظـورـةـ، أـسـاسـيـ لـلـتـطـبـيقـ الفـعـليـ لـلـاـنـفـاقـيـةـ.

ح. التطبيق الكامل

تم التأكيد من أن تطبيق اتفاقيات بازل وستوكهولم وروتردام معاً، تحقق نتائج أفضل. وذلك لأن الاتفاقيات تهدف بشكل أساسي إلى حل نفس المشاكل أو المشاكل المتعلقة ببعضها البعض، كما أنها نفس الوكالة، EPA، المسؤولة عن أداء الوظائف الإدارية بموجب الاتفاقيات.

4. الاستنتاجات والدروس لاهتمام متحمل للبلدان الأخرى

أ. الصعوبات الإقليمية الخاصة وأو الحلول

من المعترف به عموماً في غانا أن المشكلة الكبرى تكمن في الفقر إلى نظام مناسب بشأن تسجيل المبيدات في الصحاري الإفريقية النائية. ومن المفيد أن يكون هناك نظام تسجيل إقليمي مدعم للمبيدات.

وما يحسن الكفاءة والشفافية في إدارة المواد الكيميائية هو تنسيق متطلبات البيانات ومعايير التسجيل. ومن المعروف أن دول الساحل تمثل نماذج ممتازة بهذا الخصوص، نظراً لأنها قادرة على إجازة نظام مشترك. وكان نظام التسجيل المعتمد به في غانا مقتبساً إلى حد كبير من تلك الدول.

ب. المساعدة الدولية التي أثبتت فائدتها

أنجزت المبادرات التالية نتائج مرضية:

- تدريب الكفاءة الحيوية في تقييم البيانات للمساعدة في تسجيل المبيدات ب Directorate of Environmental Protection في المملكة المتحدة، (نوفمبر ديسمبر، 2005)
- ورشة عمل حول تطوير تسجيل المبيدات الحيوية وتعليمات تقييم المخاطر لغانا، المنظمة من قبل DFID (30-27 يونيو 2005)، التدريب في تقييم مخاطر التسمم في الإنسان، UNITAR (مارس 18-14، 2005)
- ورشة عمل حول المبيدات الحيوية واستعمالها، منظمة من قبل معهد الموارد الطبيعية، المملكة المتحدة والمعهد الدولي للزراعة الاستوائية (2003)
- تدريب في تقييم مخاطر المواد التسمم البيئي، UNITAR (19 مايو - 5 يونيو 2003)
- ورشة عمل حول تحفيز إدارة المخاطر للمواد الكيميائية الأولية، UNITAR (26-23 يوليو 2002)
- تدريب الفاو في تسجيل المبيدات (يوليو 2002)
- وتحت مشروع ممول من USAID، ضمن برنامج التجارة والاستثمار لاقتصاد التصدير التناصي بعض الموظفين القطريين، وشبكة تبادل المعلومات الكيميائية UNEP & USEPA (2004)

ت. ناجح وفشل الاستراتيجيات التشريعية

لا يمكن لغانا الإشارة إلى أية إستراتيجية فاشلة. وحقق قانون المبيدات نجاحاً إلى حد كبير، نظراً لأنه شغل فراغاً هاماً في قانون غانا بشأن المواد الكيميائية. زود القانون غانا بتحول لتشديد إجراءات التسجيل. وصار تأثيره حقيقياً عام 2003 وقلص حالات التهريب (سمة التجارة غير الشرعية). ويمكن القول بأن لا تهريب للمواد الكيميائية من الدول المجاورة إلى غانا، لأن EPA تطالب الآن بأن يكون هناك ممثل محلي لكل مادة كيميائية قبل التسجيل.

وللجهان، مثل بوركينا فاسو، ثقة كبيرة في نظامها للتسجيل. وقام وفد من التجار المستوردين الزراعيين من بوركينا فاسو، بزيارة EPA من أجل التوصل إلى اتفاق، حيث أن غانا تطالب بتعريف مكتوب بلغتين (الإنجليزية والفرنسية)، من أجل تمكنهم من الاستفادة من نظام غانا الكفوء. وتمأخذ ذلك بعين الاعتبار من قبل وزارة الغذاء والزراعة.

ومن المتوقع أن يؤدي تكوين الآليات التشريعية إلى سد الفجوات وتوفير الإطار التشريعي الضروري للتمهيد لتطبيق اتفاقية روتردام.



www.pic.int